

مدى أهمية صياغة معيار محاسبي دولي لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

محمد نواف الحراسيس، محمد خالد الشيبيلات*

ملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى أهمية صياغة معيار محاسبي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ضمن معايير الإبلاغ المالي الدولية من وجهة نظر الأطراف ذوي العلاقة بمهنة المحاسبة. وقد تم تطوير استبانة وزعت على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية وعلى المديرين الماليين في الشركات الأردنية المساهمة العامة وعلى المدققين الأردنيين للتعرف على مدى اهتمام هذه الأطراف بصياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. بلغ عدد الاستبانات الموزعة 300 استبانة، استرد منها 253 واستبعد منها 3 استبانات (غير مكتملة) ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 250. تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وقد دلت نتائج الدراسة إلى أنه لنظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للتقنيات الحديثة (الالكترونية) أهمية كبيرة للقيام بأعمال المنشآت المختلفة والمتنوعة الأحجام والنشاطات بكل كفاءة وفعالية. وقد خلصت الدراسة أيضا إلى توافر رغبة لدى الأطراف المستخدمين للنظم المحاسبية الالكترونية في قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يغطي فيه نطاق عمل تلك النظم وأهدافها ويوضح معالجة أهم المشكلات وأوجه القصور المتعلقة بتطبيق واستخدام النظم الالكترونية المؤثرة في جوهر عمل المحاسبة مثل آلية الاعتراف بالإيراد وتوثيق العمليات.

الكلمات الدالة: نظم المعلومات المحاسبية، معايير المحاسبة الدولية، النظم الالكترونية، صياغة معايير المحاسبة الدولية، الاعتراف بالإيراد، مجلس معايير المحاسبة الدولية.

المقدمة

(2009). وأدت إلى إلغاء وإزالة الحدود التقليدية ما بين مختلف الدول (العازمي، 2012).

كل ذلك أدى بالوحدات الاقتصادية إلى البحث عن وسيلة تمكنها من مجارة الواقع الاقتصادي التي تعيشه، وقد توصلت تلك الوحدات إلى ضالتها المنشودة وذلك بإتباع الوسائل التكنولوجية كأحد الأساليب التي تمكنها من القيام بأعمالها وانجاز معاملاتها بأقل كلفة ووقت وجهد واكبر ودقة ممكنة، حيث أصبح من الضروري استخدام تلك التقنيات المعلوماتية الحديثة في مجالات عمل نظم المعلومات المحاسبية الأكثر تأثرا ببيئة الأعمال الالكترونية من أجل تحقيق كفاءة وفعالية أكبر (يحيى ورشيد، 2005).

لكن ومن ناحية أخرى قد يظهر إن استخدام هذه التكنولوجيات والتقنيات المتقدمة تتسبب بالعديد من السلبيات والمشكلات لمهنة المحاسبة (الاسعد، 2013) في حال عدم استخدامها بالشكل الصحيح سواء نتيجة قصور الأفراد المصروح لهم بالعمل بها أو عدم القدرة والاهتمام بالأطراف المختصة بتشغيل تلك النظم وتأهيلهم بالشكل الصحيح لمجارة تلك النظم الحديثة وبالتالي لا بد من توافر المؤهلات في العاملين بالنظم المحاسبية (قويدر، 2012)، كما أدت إلى تغير جوهر في

يسمى العصر الذي نعيشه بعصر التكنولوجيا وذلك نتيجة للتقنيات والأساليب المتطورة التي يتم استخدامها في صميم عمل وشكل الأنظمة المتوفرة في القطاعات والوحدات الاقتصادية للقيام بعملياتها المختلفة، حيث ابتكرت واستخدمت تلك التقنيات المتطورة والالكترونية خصوصا نتيجة للعديد من الظروف التي ساهمت في إيجادها، إذ لا يستطيع أي طرف إنكار وتجاهل تلك التطورات التكنولوجية والاقتصادية التي فرضتها التغيرات البيئية المحيطة (صالح وآخرون، 2011). بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتوالية التي عصفت ببعض الوحدات الاقتصادية وتهدد ما بقي منها إلى هاوية الزوال، كما إن ظهور مفهوم العولمة أدى إلى بروز الأشكال الجديدة من الأسواق كأسواق رأس المال (Jacob and Madu،

* كلية الأعمال، جامعة الطفيلة التقنية، الطفيلة، الأردن. تاريخ استلام البحث 2014/12/6، وتاريخ قبوله 2015/5/4.

ومما سبق يتساءل الباحثان عن ماهية أهمية صياغة معيار محاسبي دولي لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من خلال توجيه هذا التساؤل إلى جميع الأطراف المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الأردن والمعنية بمراقبة الشركات بمدى التزامها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تسعى إلى التوحيد المحاسبي بجميع إجراءاتها، وتوجيه التساؤل أيضا إلى المديرين الماليين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، والى الأكاديميين العاملين بقسم المحاسبة بالجامعات الأردنية.

مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من خلال العديد من الصعوبات والتحديات وتبرز من خلال التساؤلات التالية:

- 1- ما مدى أهمية صياغة معيار محاسبي دولي لنظم المعلومات الالكترونية؟
- 2- ما الآثار والمشكلات التي تواجه المحاسبة في ظل عملها وفقا لتقنيات الكترونية متطورة، وخصوصا في بعض العمليات كالاقراراف بالإيراد؟
- 3- ما اثر عدم وجود أساس وإطار مفاهيمي يحدد المعالم والإجراءات الرئيسية لآلية عمل النظم الالكترونية والأساليب الرقابية المتبعة على تلك النظم في توافر رغبة لصياغة هذا المعيار؟
- 4- ما مدى ودور مجلس المعايير المحاسبية في تبني معيار محاسبي دولي خاص لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية؟
- 5- ما مدى قبول الهيئات والمنظمات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الاردن وكذلك جميع الاطراف المشاركين على صياغة معيار محاسبي خاص بالنظم المحاسبية الالكترونية؟

أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة بما يلي:

- 1- التعرف على أهمية تبني وصياغة معيار محاسبي دولي لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية واعتباره كموجه ومرشد لآلية عمل النظم المتعددة من اجل توحيد الإجراءات والممارسات المحاسبية المتعلقة بها.
- 2- التعرف على الصعوبات والمشكلات الجوهرية التي تواجه المحاسبة والية عملها من قياس واعتراف ومعالجة في ظل النظم الالكترونية.
- 3- التعرف على مدى قبول الأطراف المعنية والمشاركين

اللية عمل المحاسبية وعدم قدرتها على معالجة بعض العمليات المالية كالاقراراف بالإيراد مما أدى إلى تعارضها مع المعايير المحاسبية الدولية (أمين، 2012)، بالإضافة إلى أن هذه النظم الالكترونية لها تأثير على المحاسبة وجودة المعلومات المحاسبية بصورة خاصة (حسين وآخرون 2006). إن هذه المشكلات المتعلقة باستخدام التقنيات المتطورة تنتج عن العديد من الأسباب الأخرى التي تؤثر في عمل النظام ومنها عدم توافر التشريعات الكافية لآلية العمل وفق النظم الالكترونية وعدم توافر الفهم الكافي في كيفية استخدامها وعدم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحديد الضوابط الرقابية أو عدم فهمها للأساليب الرقابية التي تحتاجها في مثل هذا النوع من التطبيقات وبالتالي تزيد من المخاطر المتوقعة الحدوث مما يؤدي إلى عدم قدرة الوحدة الاقتصادية للوصول إلى أهدافها المنشودة وعليه لا بد من توافر الضوابط الرقابية التي تساعد في آلية عمل تلك النظم.

ويرى الباحثان أن السبب الرئيسي لما سبق يعود إلى عدم وجود أساس وإطار مفاهيمي واضح المعالم، حيث ان لبيئة التجارة الالكترونية اثراً كبيراً على نظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص مما يؤثر وبشكل واضح في الاطار المفاهيمي للمحاسبة وكذلك احداث تغييرات جوهرية في بيئة الاعمال وخاصة بيئة عمل كل من المحاسب والمدقق (أمين، 2012).

إن الحل الأمثل الذي يقترحه الباحثان من خلال هذه الدراسة هو قياس أهمية ومدى رغبة الأطراف في صياغة معيار محاسبي دولي يساهم في خلق أساس موحد واضح ومفهوم من قبل الأطراف المشاركين، حيث يتم فيه تبني إطار مفاهيمي وأساس يسترشد به خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ودورها في مختلف الوحدات الاقتصادية على اختلاف أشكالها وأحجامها وتوضيح ماهية النظم من خلال وضع تعريف محدد وموحد وقابل للفهم وملائم لجميع الفترات والجهات المختلفة. ويرى الباحثان ان الحل يأتي من خلال المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الذي يلعب الدور البارز في عملية إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة وأهمها العمل وبجهود كبيرة للتوصل إلى التوحيد المحاسبي الذي تسعى إليه مهنة المحاسبة، وبما أن النظم المحاسبية الالكترونية المستخدمة في جميع الأعمال والقطاعات الاقتصادية واحدة من العوامل المؤثرة في تطبيق هدف المعايير المحاسبية الدولية التي تسعى إلى التوحيد المحاسبي وكما أن هذا التوحيد المحاسبي موجه استجابة إلى ما يميز العالم الاقتصادي المتقدم من خلال تعميم المعالجة الالكترونية للبيانات (مداني، 2004).

بالعملية المحاسبية في صياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- 1- ندرة الدراسات السابقة التي دعت إلى تبني معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
- 2- عدم وجود أساس وإطار مفاهيمي كاف يوجه الممارسات والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالية عمل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (أمين، 2012).
- 3- ظهور العديد من المشكلات التي رافقت تحول المحاسبة من النظم التقليدية إلى الالكترونية في أداء اعمالها
- 4- تعزيز دور مهنة المحاسبة والرقي بها ومساعدة الوحدات الاقتصادية في انجاز أعمالها والوصول لأهدافها بأكبر كفاءة وفاعلية ممكنة من خلال بيان أهمية صياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
- 5- المساهمة في ردف بعض الإصدارات التي قام بها مجلس المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالتقنيات الحديثة المستخدمة في أنظمة المعلومات المحاسبية والخاصة بالنشر الالكتروني والتي سيتم التطرق لها لاحقا وما يرافقها من مشكلات وصعوبات في إيجاد التقارير المالية إضافة لصعوبة التحقق من اكتمال التقارير المنشورة على الانترنت.
- 6- تعزز الدراسة في حال تبني هذا المعيار في البحث والتقصي عن آليات محددة وموحدة لآلية عملها وتحديد ماهية النظم ووظائفها وأنشطتها وتحديد الإجراءات والأنشطة الرئيسية المتعلقة بها كما ستساهم في دراسة أساليب رقابية متطورة وذلك من خلال وضع إطار مفاهيمي موحد يشمل جميع تلك الإجراءات مما سيؤدي إلى تحقيق الأهداف المحاسبية التي تسعى إليها الوحدات الاقتصادية كالمقارنة والقابلية للفهم والموضوعية.

الإطار النظري للدراسة

أهمية الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية في تنظيم العمل المحاسبي

إن التطورات التي يشهدها العالم في مختلف القطاعات وخاصة القطاع الاقتصادي كان لها الأثر الأكبر في تغيير الكثير من السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها الوحدات الاقتصادية لمواكبتها من أجل الحفاظ على مكانتها وقدرتها على الاستمرار بالمنافسة، كما إن العوامل المؤثرة بالنظام المحاسبي سواء كانت داخلية أو خارجية أدى بالوحدات لإتباع

السبل الآمنة لتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية وظهور مفهوم العولمة الذي أدى لظهور أشكال جديدة من الأسواق العالمية، إن تلك التطورات والعوامل أدت إلى قيام الدول والمنظمات والهيئات بالسعي إلى التخلص من العواقب السلبية لتلك التغيرات، وعليه فقد برزت الحاجة إلى أسس وقواعد وإرشادات تستند إليها في الممارسات المختلفة عموما والممارسات المحاسبية خصوصا، فوجدوا ضالتهن المنشودة بإتباع وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولذلك نجد الدول النامية قد سارعت في تبني المعايير المحاسبية الدولية (Jacob and Madu, 2008). ومن أهم الأسباب الأخرى التي دعت الحاجة لوجود وتطبيق المعايير هي:

- 1- التنوع الهائل في استخدام الأساليب والإجراءات والنظم المتعددة التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية لانجاز معاملاتها.
 - 2- تضاعف المعاملات التجارية والاستثمارات ما بين الوحدات الاقتصادية سواء كانت التعاملات داخلية أو خارجية.
 - 3- كبر حجم المشاريع واستخدام أنظمة معلومات محاسبية لا توافر القدر الكافي من القدرة على الفهم، وعدم القدرة على ضبط الأساليب الرقابية التي تتبعها لحماية المنشأة من المخاطر المتوقعة الحدوث.
 - 4- ظهور بعض المفاهيم الحديثة التي أثرت على الوحدات الاقتصادية وأنشطتها كالعولمة والحوكمة.
 - 5- مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية (leuz and laux 2010) والتضخم التي تؤثر على قدرات الوحدات التنافسية.
 - 6- تحقيق التناغم والتوافق والتوحيد المحاسبي للأنظمة المتعددة المستخدمة لتحقيق أهداف المحاسبة.
- عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها عبارة عن "قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهاهم حكمتهم ولكنها لا تلغي الحكمة والاجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة عموما تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التغيير أو الممارسة في الظروف المشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية" (حمدان والقاضي، 2008). كما ويوجد العديد من التعاريف والأهداف للمعايير المحاسبية التي وإن كانت مختلفة في الصياغة إلا أنها متشابهة في المعنى حيث نستطيع تحديد النقاط المشتركة لهذه التعريفات والأهداف (صلاح، 2008; الاسعد، 2013; صالح وآخرون، 2011; Leventi، 2009).
- 1- مجموعة من الأسس والقواعد المحددة ضمن إطار مفاهيمي تصدر من قبل جهات ومنظمات مسؤولة عن

مهنة المحاسبة.

2- الالتزام بها لتحقيق الأهداف المرجوة بكل كفاءة وفاعلية وقابلية للفهم.

3- العمل على توفير توحيد الممارسات المحاسبية من خلال إيجاد نماذج وإرشادات وقواعد عامة يتم الاستناد والالتزام بها في الممارسات المحاسبية.

4- تحسين جودة المخرجات المحاسبية لاعتمادها على أسس رقابية محددة وفق أطر مفاهيمية واضحة قابلة للفهم مما يساعد في تحسين اتخاذ القرار وصنع التنبؤات المستقبلية.

مما سبق يتبين لنا ماهية وأهداف وأهمية المعايير المحاسبة الدولية وكذلك أسباب ظهورها والحاجة لها وبالتالي أثرها على الوحدات الاقتصادية والدول المطبقة بها مما يساعدها على تحقيق أهدافها بأكبر قدر من الكفاءة والفاعلية، وذلك من خلال استخدام أسس وقواعد وإرشادات محددة يتم الالتزام بمضمونها وتعمل على تحقيق مجموعة من أهداف المحاسبة كالتقارير للمقارنة والقابلية للفهم نتيجة الوضوح والشفافية التي تعتبر من متطلبات المعايير كما تحقق مصالح الأطراف المشاركين من خلال فهمهم لآليات العمل والإجراءات والممارسات المحاسبية الخاضعة لإطار مفاهيمي واضح المعالم، وهذا يساعد هؤلاء المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

6- ازدياد حجم المنافسة ما بين الوحدات الاقتصادية.

وعليه أصبح الهاجس المقلق الذي يواجه المسؤولين عن مهنة المحاسبة هو البحث عن وسيلة والية ونظام جديد تستطيع المحاسبة من خلاله مواجهة تلك العوامل والتطورات للوصول إلى أهداف المحاسبة بكل كفاءة وفاعلية، وقد وجد القائمون على مهنة المحاسبة سواء المنظمات أو الهيئات أو حتى الوحدات الاقتصادية بأن السبيل في تحقيق الهدف هو بتطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة وخصوصاً من الناحية التكنولوجية وذلك من أجل مواكبة التطورات المختلفة ومجاراة الزيادة في حجم المعلومات وأنواعها والتي تحتوي على خصائص تمكنها من تحقيق هدف المحاسبة ومنها (صلاح، 2008).

1- الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية.

2- التوقيت الملائم لتزويد المعلومات لمستخدميها.

3- المرونة والقابلية للتغير مع التطورات المختلفة.

وهذا سارع بالانتقال من الدور التقليدي واليدوي إلى الطرق الالكترونية الحديثة التي تساعد في انجاز الأعمال بكل كفاءة وفاعلية، كما أدى بطبيعة الحال في تغيير شكل والية عمل تلك النظم وأصبحت بحاجة إلى أسس وإرشادات من أجل القدرة على تطبيقها والعمل بها والسيطرة عليها.

العوامل المؤثرة والمحددة لكفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

إن لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية الحديثة وفقاً للأساليب الالكترونية العديد من العوامل المؤثرة على كفاءة النظام المحاسبي وعلى طبيعة مهنة المحاسبة وإمكانية تحقيق أهداف المحاسبة. وقد أشارت الأسعد (2013) إلى وجود فجوة بين النظام المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية مما يدل على وجود بعض الأسباب المؤدية لتلك الفجوة منها:

أ- عدم وجود الإطار المفاهيمي لآلية عمل تلك النظم للمرونة الكبيرة في طرق تصميمها.

ب- عدم وجود أسس وإرشادات كافية تمكن العاملين والقائمين عليها من السيطرة على آلية عمل تلك النظم.

أما عبدالله والقطناني (2007) فأشارا إلى مجموعة من العوامل المؤثرة وهي:

- عوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة.

- عوامل اقتصادية وما تتضمنه من تنافسية اقتصادية تؤثر على النظم المستخدمة.

- عوامل تنظيمية وتشمل التقسيمات الإدارية وجهود الأفراد والعاملين داخل المنظمة.

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية وأهميتها

تعرف نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على أنها الهيكل أو التشكيل أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية الكاملة وتتضمن مجموعة كاملة من المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية والأعمال والإجراءات والترتيبات والتي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية ذات الصلة المالية التي تقدم عليها البنوك خلال الفترة المحاسبية (المطيري، 2012). ومن الأسباب التي أثرت في مهنة المحاسبة وأدت إلى وجود العديد من أوجه القصور في آلية عمل الأنظمة وفقاً للأساليب اليدوية ومنها دعت الحاجة لتطبيق نظم الكترونية متطورة هي:

1- تضاعف حجم وأعداد وأشكال المعاملات التجارية.

2- كبر حجم الوحدات الاقتصادية وتنوع أشكالها.

3- التقدم التكنولوجي والعلمي.

4- الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي حدثت وتحدث باستمرار كالأزمات الاقتصادية المتوالية.

5- المصطلحات الحديثة التي تظهر وتؤثر في آلية عمل ودور المحاسبة كالعولمة والحوكمة وغيرها.

منسقة لضمان موثوقية البيانات وتوفرها (دهمش وأبو زر، 2005).

5- قلة الوعي الكافي بأهمية نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية من قبل بعض الأطراف المشاركين والعاملين في مهنة المحاسبة إذ تحول دور المحاسب من حافظ للمستندات إلى مساهم بتصميم نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية منها واليدوية.

6- الاختلاف الواضح في أساليب عرض ماهية نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية ووظائفها وأهميتها وأهدافها ومحدداتها وذلك في قطاع هام ومؤثر وهو القطاع الأكاديمي كما ان مهنة المحاسبة تواجه مشكلة نقص المحاضرين الأكفاء أصحاب الخبرة بتكنولوجيا المعلومات وهو احد المكونات الرئيسية للنظم مما يؤدي لإعداد محاسبين أصحاب خبرة ضعيفة وغير قادرين على التعامل مع النظم التكنولوجية المتطورة (الفتلاوي، 2013).

7- عدم تعرض المعايير المحاسبية الدولية للمشكلات الحاسوبية المتعلقة بالتقنيات الحديثة مثل أسس الاعتراف بالإيراد في ظل نظم المعلومات الالكترونية علما بأن هذه الاسس وضعت فقط في ظل آلية العمل ضمن النظم التقليدية (دهمش والقشي، 2004).

لاحظنا سابقا مجموعة من المحددات والسلبيات التي تقلل من قدرة أنظمة المعلومات الحاسوبية الالكترونية في أداء أعمالها وإنجاز معاملاتها، ومن خلال دراسة تلك المحددات والمشكلات نلاحظ بان السبب الرئيس لوجودها حسب رأي الباحثان ووفقا لما سبق ناشئ عن عدم وجود إطار مفاهيمي وأسس وقواعد محددة يستند إليها جميع الأطراف المشاركين الداخليين منهم والخارجيين وعدم التزامهم بها، وكذلك لعدم تطرق النظرية المحاسبية إلى أهمية نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية وماهية الوسائل التي لا بد من إتباعها حتى تتماشى العمليات وفقا للنظم الالكترونية مع معايير المحاسبية الدولية وهذا يظهر جليا من خلال المشكلات المرافقة لآلية عمل تلك النظم، ولتقليل تلك المشكلات والسلبيات فانه لا بد من توافر معيار محاسبي دولي خاص، إذ بينت دراسة الفتلاوي (2013) إن ازدياد وتأثر النمو الاقتصادي يتطلب وجود معايير حاسوبية متطورة تكنولوجيا تواكب تلك التطورات والسعي نحو تطوير الأسواق المالية وفقا للتطور التكنولوجي معتمدا على المعايير الدولية، كما أوصت دراسة حسين وآخرون (2006) على وضع معيار محاسبي يتضمن نطاق محدد لمعاملات التجارة الالكترونية.

هذا ويقترح الباحثان بأن أهم ما سيوفره المعيار الحاسوبي

- عوامل سلوكية والتي يعكس أثرها على نظم المعلومات المطبقة ومن هذه الأنماط السلوكية نقص الإدراك والخوف من عدم قدرة بعض الأطراف المشاركين على فهم آلية عمل النظم.

- عوامل داخلية تتمثل بالإمكانيات والموارد المادية والبشرية ومشكلات متعلقة بالتقنيات المستخدمة في نظم المعلومات.

- عوامل قانونية وتشريعات مهنية، إذ لا بد من تصميم نظم معلومات حاسوبية تحقق تلك المتطلبات وهذا ما أشار إليه البيان 1006 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

أهمية تبني معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية

يتبادر إلى ذهن الباحثان مجموعة من التساؤلات... هل ظهرت مشكلات جوهرية في آلية عمل المحاسبة تحد من قدرتها على الاعتراف والقياس لبعض العمليات نتيجة التحول من النظم التقليدية إلى النظم الالكترونية وهل سارعت المنظمات المسؤولة عنها باصدار المعايير والنشرات الكافية التي تغطي الية معالجتها والاعتراف بها وامكانية قياسها؟ هل تحتاج نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية إلى معيار محاسبي دولي خاص بها؟ وما هي الأسباب التي تدعو إلى صياغة هذا المعيار وهل سيكون هناك قبول من قبل الأطراف والمنظمات والهيئات المسؤولين عن مهنة المحاسبة لإصدار هذا المعيار؟

يعتقد الباحثان إن الإجابة عن هذه التساؤلات والتي تبين محددات آلية عمل النظم الالكترونية وبالتالي إبراز أهمية صياغة معيار محاسبي لنظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية يتضح من خلال النقاط التالية:

1- عدم قدرة النظرية المحاسبية على معالجة بعض العمليات الناتجة وفقا للنظم الالكترونية كمشكلة الاعتراف بالإيراد والتحقق منه (أمين، 2012).

2- عدم وجود إطار مفاهيمي يسترشد به المحاسبون لآلية عمل نظم المعلومات الحاسوبية الالكترونية، إذ أصبح هناك العديد من الآراء بشأن نطاق نظم المعلومات الحاسوبية (صلاح، 2008).

3- فقدان عامل التوثيق إذ ان اغلب العمليات ذات طابع غير ملموس وخصوصا عند نقطة الاعتراف بالإيراد وهذا له اثر مباشر على اساس وقاعدة العمليات (أمين، 2012).

4- عدم وجود ضوابط وأساليب رقابية محددة وواضحة خاصة بالتقنيات المتطورة وعليه لا بد من إنشاء وتطوير معايير

- وكذلك بعض الإصدارات والبيانات الدولية لمهنة التدقيق والمرتبطة بأنظمة المعلومات ومنها:
- بيان رقم (1001) بعنوان "بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسب - الحاسبات الشخصية المستقلة".
 - بيان رقم (1002) بعنوان "بيئة أنظمة معلومات تستخدم الحاسب - أنظمة الحاسبات المباشرة".
 - بيان رقم (1003) بعنوان "بيئة أنظمة المعلومات تستخدم الحاسب - أنظمة قاعدة البيانات".
 - بيان رقم (1008) بعنوان "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستخدم الحاسب".
 - بيان رقم (1009) بعنوان "طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب".
 - بيان رقم (1050) والمتعلق بعرض الالكتروني للتقارير المالية.
 - 7 تعزيز دور نظم المعلومات المحاسبية في ظل الانتشار الواضح والتطورات في أشكال واليات أدائها، من خلال صياغة هذا المعيار والتي اقتصر دور لجنة معايير المحاسبة الدولية فيها على بعض البيانات ومنها إصدار بيان بعنوان "تقارير الأعمال على شبكة الانترنت" عام 1999م، وكذلك في تشكيل لجنة لفحص المشكلات المرتبطة بالنشر الالكتروني للتقارير المالية.

الدراسات السابقة

تعد نظم المعلومات المحاسبية الأكثر تعرضاً للتطورات التقنية والالكترونية مما أدى إلى حدوث تطور وتغير كبيرين في الية عمل المحاسبة فقد وضحت دراسة أمين (2012) تأثير الاطار المفاهيمي للمحاسبة بالتطورات التقنية الالكترونية بشكل كبير واحداثها للتغيرات الجوهرية في بيئة الاعمال وخصوصاً على المحاسب وركزت على بعض المشكلات التي اصبحت تواجه النظم المحاسبية نتيجة التحول من نظم تقليدية إلى الكترونية ومنها مشكلة الاعتراف بالايراد التي يبين فيها بان النظرية المحاسبية لم تأخذ بالحسبان الية للاعتراف بالايراد وفقاً للنظم الالكترونية، وقد تمحورت مشكلة الدراسة في عدم وضوح الية عمل المحاسبة في ظل استخدام التجارة الالكترونية، وهدفت إلى بيان ماهية الاطار المفاهيمي والية عمل المحاسبة في البيئة الالكترونية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها اعادة النظر بالمعايير المحاسبية المحلية والدولية ووضع معيار محاسبي يتلائم مع التجارة في البيئة الالكترونية. إن المحاسبة كعلم بحاجة إلى المبادئ والأسس التي تحكم

- الدولي الخاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ما يلي:
- 1- تحديد الحالات التي لم تستطع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية معالجتها بما يتماشى مع المعايير المحاسبية من اعتراف وقياس كما هي في حالة الاعتراف بالايراد وتحديد أسس معالجتها وكذلك توثيق العمليات.
 - 2- تحديد الحد الأدنى من الأساليب الرقابية التي تحتاجها الأنظمة ولا بد من توافرها لتقليل المخاطر المتوقعة.
 - 3- تحقيق التوافق والتناغم بأكبر قدر ممكن ما بين الأنظمة المستخدمة في إجراءاتها وأشكالها وأنشطتها مما يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية المختلفة وأهمها في هذا الصدد القابلية للمقارنة والقدرة على الفهم.
 - 4- إن توفير الإطار المفاهيمي والأسس المحددة يساعد في فهم النظم المحاسبية الالكترونية وكل ما يتعلق بها خصوصاً من قبل طلبة المحاسبة في الجامعات والمعاهد المختصة.
 - 5- إلزام الوحدات الاقتصادية والتي لا تستخدم نظم المعلومات المحاسبية الحديثة بالانتقال من استخدام النظم التقليدية القديمة والتي أخفقت في تحقيق بعض أهداف المحاسبة في ظل التطورات الحالية إلى استخدام أنظمة معلومات محاسبية الكترونية متطورة واضحة المعالم والأهداف محددة بأسس وقواعد وإطار نظري مفهوم وواضح لجميع الأطراف.
 - 6- تعزيز دور مهنة المحاسبة من خلال بيان أهمية صياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وما تتضمنه من تقنيات حديثة إلى جانب النشرات والفقرات الدولية للتدقيق التي تم إصدارها من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين ومنها:
 - أ- "التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستخدم الحاسب" عام 1995.
 - ب- "التجارة الالكترونية باستخدام الانترنت أو أي شبكات أخرى - الأثر على تدقيق القوائم المالية" (2001).
 - ج- معرفة طبيعة عمل المنشأة، وبالتالي فان التطورات في شكل نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة أثرت في بيئة الأعمال مما يفرض على المدقق فهم آلية وشكل النظم المستخدمة للقيام بأعماله وفقاً للنشرات والفقرات المرتبطة بمعايير التدقيق الدولية.
 - د- تقدير المخاطر والرقابة الداخلية وتقدير المخاطر الملازمة، وبالتالي فان استخدام النظم الالكترونية الحديثة وما تتضمنها من تقنيات الكترونية تتطلب من المدقق فهم لآلية عمل تلك النظم.

دراسة حمادة (2010) حيث هدفت الدراسة إلى توضيح مدى موثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة وفقاً لنظم المحاسبة الالكترونية وبيان ما هي الضوابط الرقابية التي لابد من إتباعها من أجل زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وهذا يتحقق من خلال تطبيق آلية عمل النظم وفقاً لمعايير وضوابط رقابية مناسبة، كما أكدت على ذلك دراسة (Yongmei et al, 2008) التي وضحت مجموعة من العوامل التي تزيد من جودة البيانات المحاسبية في أنظمة المعلومات المحاسبية، ومن الملاحظ أن هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية التي أبدت اهتماماً كبيراً بمدى موثوقية المعلومات المحاسبية وفقاً لأنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية ويظهر ذلك من خلال دراسة مشتى وآخرون (2011)، إذ بينت اهتمام AICPA، CICA بموثوقية أنظمة المعلومات الالكترونية. وبالإضافة للموثوقية كأحد خصائص المعلومات المحاسبية تطرقت بعض الدراسات لخاصية الملائمة بالمعلومات المحاسبية الصادرة عن الأنظمة الالكترونية وهذا ما تسعى لتحقيقه المعايير المحاسبية إذ يتضح ذلك من خلال دراسة Malkolm and Noor (2007) والتي قامت بتحديد المستويات المختلفة من الملائمة لنظم المعلومات المحاسبية وقدرة هذه الأنظمة على توليد المعلومات المحاسبية الملائمة وتوصلت الدراسة إلى أن ملائمة المعلومات المحاسبية تتعلق بنضج تكنولوجيا المعلومات ويتحقق ذلك من خلال نضج المحاسبين كما وانه لابد من استخدام خبرات الهيئات الدولية لزيادة ملائمة المعلومات في هذا المجال.

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ينضج من خلال تركيز الدراسات السابقة على أهمية المعايير المحاسبية ودورها في ظل التطورات المختلفة بشكل عام والتكنولوجية بشكل خاص ومدى قدرة الأنظمة المحاسبية الالكترونية على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكذلك على دور الجهات والهيئات وخصوصاً المسؤولة عن مهنة الرقابة في إرساء معايير رقابية لمهنة التدقيق خاصة ببيئة الأعمال الالكترونية، ولكن هذه الدراسة تتميز عن ما سبق ذكره من دراسات بأنها الأولى من نوعها والتي تركز على أهمية صياغة معيار محاسبي دولي خاص لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى قدرة مثل هذا المعيار على توحيد الإجراءات والتطبيقات المحاسبية المختلفة وتحديد الحد الأدنى من الأساليب المتبعة في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية التي لا بد من

آلية أعمالها وأشطتها وممارستها لذلك وجدت المحاسبة صالتها بالمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية حيث وضحت دراسة سعاد (2010) الأثر البارز التي تلعبه المعايير المحاسبية في تحقيق أهداف المؤسسات والمنظمات المختلفة من خلال تعظيم أهدافها والمتمثلة بالمنفعة المتحققة من المعلومات المحاسبية التي تنتجها أنظمة المعلومات المحاسبية، وكذلك هدفت الدراسة لتوضيح دور المعايير في مدى التوافق التي تحققه على التطبيقات المحاسبية، وبينت أيضاً انعكاسات تطبيق المعايير. ولغايات الدراسة العملية قامت بتوزيع استبانة وبالمقابلة الشخصية وبعض المصادر الثانوية لغايات جمع البيانات وتحليلها وفقاً لمجموعة من الأساليب الإحصائية. وتوصلت الدراسة إلى العمل على تطوير مهنة المحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدولية، كما أن إعداد وصياغة المعايير وفقاً للبيئة السائدة حققت منافع كبيرة للبلدان المختلفة.

إن صياغة المعايير المحاسبية لها العديد من المداخل والعوامل التي تقوم من خلالها المنظمات والهيئات بإصدارها لأهمية تلك المعايير، وهذا ما وضحته دراسة عبدالله ونجم (2009) التي بينت أهمية المعايير المحاسبية الدولية وتحديد مداخل صياغتها وكذلك تفعيل دور المنظمات والهيئات بإصدار المعايير المحاسبية الدولية التي توافر الملائمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية وخلصت الدراسة إلى إن صياغة المعايير وتطويرها أصبح أمراً ضرورياً لإعداد التقارير المالية.

ومن المعلوم للمتابعين إن من أكثر العوامل المؤثرة في إبراز دور مجلس المعايير المحاسبية الدولية وإصدارها للمعايير المختلفة وخصوصاً الموجهة نحو القيمة العادلة هي العولمة ويظهر أثرها بشكل خاص على آلية اعتماد المنظمات والمؤسسات على النظم المحاسبية الالكترونية وهذا ما وضحته دراسة القشي والعبادي (2009) حيث بينت الدراسة مدى معرفة استخدام الشركات للنظم المحاسبية الالكترونية ومساهمتها في دخول تلك الشركات إلى الأسواق العالمية ومدى تأقلم تلك النظم مع التغييرات الحاصلة على المعايير المحاسبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى قدرة تلك النظم على التماشي مع المعايير ولكن بشرط اطلاع المستخدمين على آخر المستجدات التكنولوجية والمحاسبية وخصوصاً التغييرات بالمعايير المحاسبية.

إن لنظم المعلومات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية هدفاً يتفقان على تحقيقه وهو زيادة منفعة المعلومات المحاسبية الدولية من خلال تحقيق المعلومات المحاسبية للموثوقية كإحدى الخصائص التي لابد من توافرها، وهذا ما وضحته

من خلال الاستبانة التي تم إعدادها وتوزيعها لتغطية الجانب الميداني للدراسة، وقد اعتمد الباحثان على مقياس ليكرت الخماسي من (1-5) للإشارة إلى ما يقدمه المستجيب على هذا الاستبيان وكما يلي:

(5- موافق بشدة)، (4 - موافق)، (3 - محايد)، (2- غير موافق)، (1 - غير موافق بشدة). وتعد طريقة أو مقياس ليكرت الخماسي من الطرق الشائعة الاستخدام في قياس الاتجاهات العلمية والبحوث الاقتصادية والتربوية والاجتماعية، لاختصارها الوقت والجهد. كما أن مقياس ليكرت يتميز بالسهولة في التصميم والتطبيق والتصحيح وارتفاع درجة ثباته وصدقه.

وقد تم صياغة فرضية واحدة لموضوع الدراسة توضح مدى قياس الأطراف المسؤولة والمهتمة بمهنة المحاسبة بصياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، حيث يشتمل هذه الاستبانة على معلومات متعلقة بنظم المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية وعلاقتها بمهنة المحاسبة، كما يقدم معلومات عن مدى قبول تلك الأطراف في إيجاد رابط بينهما من خلال صياغة معيار محاسبي. وقد قام الباحثان بإجراء دراسة استطلاعية شملت 3 من المدرسين بأقسام المحاسبة واحد المدققين لغايات التحقق من ملاءمة أسئلة الاستبانة في تحقيق أهدافها كما وتم تحكيم الاستبانة من قبل احد أعضاء الهيئة التدريسية في المحاسبة واحد المديرين الماليين في إحدى الشركات الأردنية المساهمة العامة.

مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين للشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومدققي الحسابات في الاردن، وكذلك الأساتذة الجامعيين العاملين بقسم المحاسبة في الجامعات الأردنية. وقد بلغ حجم العينة 822 تم التوصل إليها بورصة عمان، جمعية مدققي الحسابات الاردنيين، والمواقع الالكترونية للجامعات الاردنية. وباستخدام معادلة Robert Mason (Mason, Gunst and Hess, 2003) وقد رغبت الباحثان بزيادة حجم العينة إلى 300 كي توافر تمثيلاً أعلى لخصائص المجتمع، وبالتالي تعميم أصدق لنتائج البحث. حيث تم توزيع 300 استبانة لأغراض الدراسة كالاتي: 150 استبانة تم توزيعها على مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، 75 استبانة على المديرين الماليين للشركات المدرجة في سوق عمان المالي و75 استبانة على الأكاديميين في قسم المحاسبة في الجامعات الأردنية.

إتباعها لتحقيق أهداف معايير المحاسبة الدولية، كما ويسعى من خلال هذا المعيار إلى إيجاد الحلول لبعض المشكلات التي ترافق الية عمل النظم الالكترونية والقدرة على الاعتراف بها كمشكلة الاعتراف بالايراد التي اصبحت من اكثر المشكلات التي تؤرق المحاسب، وهذا ما يسعى إليه مجلس المعايير المحاسبية وهو التوافق والتوحيد المحاسبي سواء الممارسات المحاسبية أو الإجراءات والطرق المتبعة في آلية عمل المحاسبة، وتبحث هذه الدراسة في توضيح مدى رغبة الأطراف أصحاب العلاقة بمهنة المحاسبة بصياغة معيار محاسبي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

فرضية الدراسة

بالاستناد للدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد طور الباحثان الفرضية التالية: هناك أهمية لصياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية.

منهجية الدراسة

نظراً لحدثة الدراسة وعدم توافر البيانات المتوفرة بموضوع الدراسة المتعلق بقياس مدى صياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، ستعتمد هذه الدراسة على النهج التحليلي عن طريق استخدام استبيان يتم توزيعه على عينة من المديرين الماليين في الشركات المدرجة في سوق عمان المالي في الأردن والتي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية، والأساتذة العاملين بأقسام المحاسبة في الجامعات ومدققي الحسابات الأردنيين، حيث سيتم الاستعانة بأرائهم للحصول على نتائج هذه الدراسة، ومن ثم التوصل إلى النتائج والتوصيات اللازمة.

كذلك سيتم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة اعتماداً على برمجية SPSS وسيتم الاعتماد على مصدرين أساسيين للحصول على البيانات الخاصة بهذه الدراسة وهما:

أ- المصادر الثانوية

وتشمل هذه الدراسة الكتب والمقالات والأبحاث ورسائل الدكتوراه والمجستير وبعض المواقع الالكترونية لا سيما في ظل عدم توافر الدراسات التي تتعرض وتبحث في موضوع صياغة معيار محاسبي خاص بنظم المعلومات الالكترونية، وعليه سيعتمد الباحثان أيضاً على الرأي والاعتقاد الشخصي لما سيوفره المعيار من فائدة على أداء مهنة المحاسبة.

ب- المصادر الأولية

تتمثل هذه المصادر عن طريق الحصول وعرض البيانات

أساليب التحليل المستخدمة

لغرض الحصول على نتائج الدراسة سيتم تحليل البيانات وفق برمجية SPSS اعتمادا على الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات والنسب المئوية.
- 2- الأساليب الإحصائية الوصفية، كالتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- 3- اختبار الفرضيات باستخدام T-Test لقبول أو رفض الفرضية.
- 4- ثبات الاداة: قام الباحثان باستخدام معامل كرونباخ الفا Cronbach Alpha من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) وإمكانية الاعتماد على نتائجها. وقد بلغت 92.3% وهي نسبة مقبولة لأنها أكثر من 60% (Sekaran and Bougie, 2013).

تحليل وعرض نتائج الدراسة

لقد تم توزيع 300 استبانة على عينة الدراسة استرد منها 253، وقد تم استبعاد 3 استبانات لعدم كفاية تعبئة البيانات وعدم صلاحيتها للتحليل والجدول رقم (1) يبين لنا الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة بالإضافة إلى نسب الاستجابة لكل متغير. يتضح لنا من خلال الجدول أن نسبة الاستجابة الإجمالية بلغت 83%. كما ويتضح لنا أن أعلى نسبة استجابة (مقرونة بعدد الاستبانات الموجهة لكل فئة من فئات العينة) كانت لدى المدققين حيث بلغت 94%، يليها المديرون الماليون بنسبة 92% وآخرها أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية بنسبة 52%.

الجدول (1)

توزع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

المتغير	فئة المتغير	العدد	النسبة % بالقسمة على 250
العمر	اقل من 35 سنة	34	13.6
	35 إلى اقل من 40 سنة	113	45.2
	40 إلى اقل من 45 سنة	70	28.0
	45 فأكثر	33	13.2
التخصص	محاسبة	202	80.8
	علوم مالية ومصرفية	48	19.2
الخبرة العملية	اقل من 5 سنوات	101	40.4
	5 إلى اقل من 10 سنوات	3	1.2
	10 إلى اقل من 15 سنة	97	38.8
	15 فأكثر	49	19.6
المؤهل العلمي	بكالوريوس	89	35.6
	ماجستير	129	51.6
	دكتوراه	32	12.8
المسمى الوظيفي	مدير مالي	من أصل 6975	27.6
	مدقق	142 من أصل 150	56.8
	عضو هيئة تدريس	من أصل 3975	15.6

الخبرة العملية للمستجيبين فقد تركزت في فئتين هما اقل من 5 سنوات بنسبة 40%، ومن 10-15 سنة بنسبة 39% كما ويشير الجدول إلى ان حملة درجة الماجستير تجاوزت نصف عدد المستجيبين. أما بخصوص عدد الاستجابات (الاستبانات المستلمة والصالحة للتحليل) من افراد العينة فيشير الجدول إلى

ويشير الجدول رقم 1 ايضا إلى ان غالبية الفئة العمرية للمستجيبين كانت تتراوح بين 35-40 سنة و40-45 سنة، وفيما يتعلق بالمؤهلات العلمية للمستجيبين فقد كان معظمهم من حملة شهادة المحاسبة بنسبة 81%، وقد يعزى ذلك إلى فئة المدققين واعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة، أما

المعلومات المحاسبية التي لا بد أن تتوفر بالمعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية" على التوالي قد احتلتا المرتبة الأولى. وهذه إشارة لها مدلولاتها من ان افراد العينة يقررون بأن المعايير المحاسبية الدولية توافر الاساس الذي يسترشد به ممارسي المهنة ألا أنه قد يعتري نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بعض النقص اللازم لتوفير خصائص المعلومات المحاسبية وفقا للإطار المفاهيمي للمحاسبة. بينما احتلت الفقرة رقم (1) والتي تنص "تمثل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ركيزة أساسية في أداء اعمل مهنة المحاسبة" على المرتبة الأخيرة وقد يعزى السبب في ذلك إلى القصور الذي يتصوره افراد العينة بخصوص خصائص المعلومات المحاسبية الذي يمكن ان توفره نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. ومما يشير اليه الجدول ايضا ان أداء مهنة المحاسبة يتأثر بطبيعة النظم الالكترونية المستخدمة وكذلك تتأثر آلية عمل النظم المحاسبية بسبب عدم وجود أساس وإطار مفاهيمي خاص بها. وتشير آخر فقرتين (17)، (18) إلى أهمية وجود معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يعمل على توفير الحد الأدنى من الإجراءات والمتطلبات الواجب الالتزام بها من قبل الشركات وبما يضمن وجود أرضية موحدة ومشاركة لمتطلبات استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية. ويشير الجدول إلى ان المتوسط العام بلغ (3.69) والذي يؤكد على موافقة عينة الدراسة على العبارات التي تقيس أهمية صياغة معيار محاسبي دولي لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابة عينة الدراسة على فقرات الاستبانة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	تمثل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ركيزة أساسية في أداء اعمل مهنة المحاسبة	3.14	1.492	18	متوسط
2	توفر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أهداف المحاسبة	3.80	1.217	8	مرتفع
3	تتنوع الأساليب المطبقة في آلية عمل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وفقا لتنوع أشكال وأحجام الوحدة الاقتصادية	3.37	1.658	17	متوسط
4	تتأثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بالتطورات الاقتصادية كالعولمة والحوكمة	3.52	1.348	14	متوسط
5	يتأثر أداء مهنة المحاسبة بتغيير النظم المستخدمة نتيجة التطورات الاقتصادية	3.72	1.271	11	مرتفع
6	تتأثر آلية عمل النظم المحاسبية بسبب عدم وجود أساس وإطار مفاهيمي خاص بها	3.40	1.586	16	متوسط

انه تم استلام 69 استبانة من اصل 75 وزعت على المديرين الماليين، 142 من اصل 150 استبانة وزعت على المدققين، 39 استبانة من اصل 75 وزعت على اعضاء الهيئة التدريسية. وما يمكن استخلاصه هنا ان افراد العينة مؤهلون وذوي خبرة مناسبة تمكنهم من الاجابة على فقرات الاستبانة وإعطاء آراء تتميز بمستوى عالي من المهنية وبما يخدم اهداف الدراسة.

يشير الجدول رقم (2) إلى أن المتوسطات الحسابية التي تقيس اتجاهات عينة الدراسة تراوحت ما بين (3.14- 4.00) والمتوسط الحسابي العام بلغ (3.69) مشيرا إلى موافقة عينة الدراسة بدرجة مرتفعة.

تصحيح المقياس (جدول 2): تم توزيع مستويات الاجابة

إلى ثلاثة مستويات وفقا لما يلي:

$$1-5=4 \text{ ثم بالقسمة على } 3 \text{ نحصل نتوصل إلى الفترة } = 1.33$$

$$\text{وعليه يكون المستوى المنخفض } 1 + 1.33 = 2.33$$

$$\text{اما المستوى المتوسط } = 1.33 + 2.34 = 3.67$$

$$\text{ويكون المستوى المرتفع } + 3.68 \text{ فاكثراً.}$$

وبين الجدول ان كلا من الفقرتان (8) و(13) واللذان تنصان على "المعايير المحاسبية الدولية أساس وإطار مفاهيمي عام يسترشد به للقيام بالممارسات والإجراءات المحاسبية" وعلى "توفر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بعض خصائص

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
7	لا تلتزم جميع الوحدات الاقتصادية التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية بتطبيق واستخدام نظم معلومات محاسبية إلكترونية تواكب التطورات الاقتصادية	3.75	.803	10	مرتفع
8	المعايير المحاسبية الدولية أساس وإطار مفاهيمي عام يسترشد به للقيام بالممارسات والإجراءات المحاسبية	4.00	7.559	1	مرتفع
9	توفر المعايير المحاسبية خاصية التناغم والتناسق والتوحيد المحاسبي	3.89	7.948	5	مرتفع
10	توفر المعايير المحاسبية الدولية الإجراءات والطرق الأمثل في مواجهة التطورات والظروف المحيطة بأداء الوحدة الاقتصادية	3.60	70.71	12	متوسط
11	تهتم المعايير المحاسبية الدولية بطرق استخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات الخاصة بمهنة المحاسبة	3.82	.923	7	مرتفع
12	يتم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وفقا للسياسات المحاسبية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية	3.78	6.53	9	مرتفع
13	توفر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بعض خصائص المعلومات المحاسبية التي لا بد أن تتوفر بالمعلومات المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	4.00	4.44	1	مرتفع
14	هناك اهتمام من قبل الأطراف المشاركين بالمساهمة في تحقيق قدر من التناغم والتوافق والتوحيد المحاسبي الخاصة بإجراءات آلية عمل النظم المحاسبية	3.90	.945	3	مرتفع
15	يسعى الأطراف المشاركين بتوفير نظام محاسبي إلكتروني يتجاوب مع التطورات والظروف المؤثرة في آلية وأداء عمل مهنة المحاسبة	3.45	1.133	15	متوسط
16	يسعى الأطراف المشاركين والمستخدمين بإلزام جميع الوحدات الاقتصادية التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية بتطبيق نظم معلومات محاسبية إلكترونية بدلا من النظم التقليدية	3.53	1.072	13	متوسط
17	يعتقد المستخدمون للمعلومات المحاسبية بوجود اهتمام مجلس المعايير المحاسبية الدولية في إصدار المزيد من النشرات والبيانات الخاصة بالية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والعمل على توحيد الإجراءات لأقصى درجة	3.84	1.056	6	مرتفع
18	يسعى جميع الأطراف والمستخدمين بضرورة وجود دليل وإطار مفاهيمي خاص بالية تطبيق الحد الأدنى من الإجراءات وفقا لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال إصدار معيار محاسبي دولي	3.90	1.067	3	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	3.69	.693		مرتفع

الدلالة الاحصائية	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة
0.000	1.96	15.728

اختبار فرضية الدراسة

هناك أهمية لصياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية. لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) والجدول التالي يوضح ذلك

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة T المحسوبة بلغت (15.728) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.96) وهي قيمة

5- توجد أهمية لاصدار معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يسهم في معالجة المشكلات التكنولوجية المتطورة الناتجة عن استخدام التجارة الالكترونية وهذا يتفق مع دراسة (حسين وآخرون، 2006؛ الفتلاوي، 2013).

التوصيات

- 1- الاهتمام بتوفير نظم محاسبية الكترونية تواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وفقا لمعايير وإرشادات محددة.
- 2- توفير معيار خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية يحقق أهداف المحاسبة وخصائصها النوعية ويعالج المشكلات الناتجة عن العمل في بيئة التجارة الالكترونية.
- 3- الاستفادة من اصدارات ونشرات مهنة التدقيق الدولية المتعلقة ببيئة الاعمال الالكترونية ومدى مساهمة تلك الاصدارات في صياغة المعيار المحاسبي الدولي الذي توصي به الدراسة الحالية والخاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية بهدف تحقيق نوع من الانسجام بينهما.
- 4- إجراء المزيد من البحوث لدراسة مدى أهمية وجود معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لمعالجة الممارسات والإجراءات المحاسبية التي أصبحت صعبة التطبيق في ظل النظم المحاسبية الالكترونية.

ذات دلالة معنوية وهذا يعني قبول فرضية الدراسة، وبالتالي تشير نتائج الدراسة المستخلصة بان هناك أهمية لصياغة معيار محاسبي دولي خاص بنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- عدم تطرق النظرية المحاسبية لاهمية نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وكيفية توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية وهذا يتفق مع دراسة (أمين، 2012).
- 2- عدم وجود اطار مفاهيمي كاف يوضح ماهية عمل وكيفية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية الذي يسترشد به المحاسبين في اداء اعمالهم وهذا يتفق مع دراسة (صلاح، 2008).
- 3- ظهور بعض المشكلات المحاسبية المرتبطة بالية الاعتراف بالايراد وهذا يتفق مع دراسة (دهمش والقشي، 2004؛ أمين، 2012)، وكذلك مشكلة توثيق العمليات المالية في بعض المراحل كما اشارت لذلك دراسة (أمين، 2012).
- 4- سعي بعض المنظمات في تطوير وتحسين آلية عمل النظم الالكترونية مع التطورات التقنية ويظهر ذلك من خلال إصدارها للنشرات والبيانات التفسيرية الخاصة بالية عمل النظم الالكترونية كما في مهنة التدقيق.

المراجع

- (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، 26 (1)، 305-334.
- الداية، منذر، 2009، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- دهمش، نعيم. القشي، ظاهر، 2004، مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الالكترونية، مجلة اربد للبحوث العلمية، 8(2)، ص43-86.
- دهمش، نعيم، وغفاف أبو زر، 2005، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، جامعة الزيتونة.
- سعاد، بورويسه، 2010، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على

- الأسعد، ألاء، 2013، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، عدد خاص بمؤتمر الكلية، بغداد، مجلة كلية بغداد، ص260-281.
- أمين، ساكار، 2012، الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل بيئة التجارة الالكترونية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2(1)، ص77-101.
- حسين، سطم، وآخرون، 2006، اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2(3)، ص130-151.
- حمادة، رشا، 2010، أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية

- الاقتصاد وعلوم التيسير.
 مشتهى، صبري، وآخرون، 2011، مدى موثوقية نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في تحسين مؤشرات الأداء المصرفي (دراسة مقارنة على المصارف الأردنية والفلسطينية المدرجة ببورصتي عمان ونابلس)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، 1، ص 21-46.
 المطيري، علي، 2012، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية، رسالة ماجستير، عمان، الاردن، جامعة الشرق الأوسط.
 يحيى، زياد، رشيد ناظم، 2005، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، الأردن، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد، جامعة الزيتونة.
 Jacob, A, Madu, N. 2008. International financial reporting standards: an indicator of high quality? *International Journal of Quality and Reliability Management*, 26(7): 712-722.
 Laux, C., Leuz, C. 2010. Did fair- value accounting contribute of the financial crisis? *Journal of economic perspective*, 24(1): 93-118.
 Leventi, T. 2009. The impacts of the implementation of International Accounting Standards, *Management of International Business and Economics Systems*, Retrieved on June, 2014 from <http://mibes.teilar.gr>, 423-429.
 Mason, R. L., Gunst, R. F. and Hess, J. L. 2003. *Statistical Design and Analysis of Experiments: With Applications to Engineering and Science*, John Wiley and Sons.
 Noor, I., Malcolm, K. 2007. Factors influencing the alignment of accounting information system in small and medium sized Malaysian manufacturing firms, *Journal of information system and small business*, 1(1-2).
 Sekaran, U. and Bougie, R. 2013. *Research Methods for Business: A Skill-Building Approach* (6 edition). Chichester, West Sussex: Wiley.
 Yongmei, L., Hongjian, L., Junhua, H. 2008. Information Technology Capability as moderator between information technology investment and firms performance, *Tsinghua science and technology*, 13(13): 329-336.
 الوحدات الاقتصادية (دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة)، أطروحة ماجستير، الجزائر. جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
 السقا، زياد، كاظم الحبيطي، 2003، نظم المعلومات المحاسبية، كلية الحدا، وحدة الحدا للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
 صالح، حميدانو، وآخرون، 2011، دور المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS في تحسين المعلومات المحاسبية، الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر تاريخ 29، 30 نوفمبر.
 صلاح، حواس، 2008، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، أطروحة دكتوراه، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر.
 العازمي، يوسف، 2012، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح في القوائم المالية في القطاع النفطي، رسالة ماجستير، عمان، الاردن، جامعة الشرق الأوسط.
 عبد الله، بشرى، أسماء نجم، 2009، المداخل المعتمدة في صياغة المعايير في العراق وأهمية تفعيلها (دراسة ميدانية)، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2(8)، ص 98-127.
 عبدا لله، خالد، خالد قطناني، 2007، البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية، دراسة تحليلية على المصارف التجارية في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، 10(1)، ص 1-17.
 الفتلاوي، ليلي، 2013، بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات، مجلة كلية بغداد، بغداد: مؤتمر الكلية.
 القاضي، حسين، مأمون حمدان، 2008، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1 عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر.
 القشي، ظاهر، هيثم العبادي، 2009، اثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، 72، ص 709-735.
 قويدر، قرين، 2012، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، 10، ص 271-284.
 مداني، بلغيث، 2004، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، تطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية

The Importance of Formulating International Accounting Standard for Electronic Accounting Information Systems

*Mohammad N. Al Harasees, Mohammad K. Shbeilat**

ABSTRACT

This study aims to investigate the importance of formulating a special accounting standard for electronic/computerized accounting information systems among the International Financial Reporting Standards (IFRS) from the perception of parties involved in the accounting profession. A questionnaire was developed and distributed to a sample of academicians of lecturers in accounting fields in the Jordanian universities, chief financial officers of the Jordanian listed companies, and Jordanian licensed auditors to explore their attitudes of establishing the computerized accounting information system standard. Out of 300 distributed questionnaires, 253 were returned, 3 of which uncompleted and excluded resulting of 250 usable survey instruments were included in the analysis. The results of the study and the study hypothesis were tested via Statistical Package for Social Sciences (known as "SPSS"). The study showed that the adoption of computerized accounting information systems positively impacts companies' performance whether big, medium, or even small sized entities. The study found that there is an interest among parties involved in accounting profession to issue standard that covers the scope and objectives of computerized accounting information systems, and contributes in solving any potential problems and deficiencies that may arise from the application of electronic systems such as the mechanism of revenue recognition and documentation.

Keywords: Accounting Information Systems, International Financial Reporting Standards, Electronic systems, Formulating Accounting Standards, Revenue Recognition, International Accounting Standards Board.

* School of Business, Accounting Department, Tafila Technical University, Jordan. Received on 6/12/2014 and Accepted for Publication on 4/5/2015.